العليه حتى يجاز وكانوا على ذلك الاول ١٢٤٥ ثم اضطرب حال الحرمين
خاصة مكة التزام ايقاعهما معا في حين مثل ونصف غير في الاسنوي
الى عام ١٢٦٤ حين وصل القاضي عماد الدين افندي ايام ولاية حسيب باشا
فجمع علماء الحرم والشريف في مجالس عامة متعاقبة مع مفاتي المذاهب الاربعة
وبعد محاورتهم مع بعضهم في ذلك وتمام امرهم واتخط على ابقائهما اول
الاول وحكم بذلك عماد الدين افندي فلا وجه لبطلان حكم قاضي وافق
الحق على معتمد مذهبه كما استعلم ذلك بعد وامضاه حسيب باشا
ايام ولايته بان الجاز الى ان انفصل عنها ثم عاد اهل مكة الى مثل ونصف
واهل جدة لهم كطيبة الى خصوص تسع ساعات ونصف غروبيه واهل
الطايف الى تسع وثلثين غروبيه غير ان صلاة طيبة حين عشر كامله
واما هما فبعيد اذان اعلامهما ولم يبلغ بهما العصر الثاني بقاء من الخلف
على ما عليه السلف من اعتماد صحة العمل بالروايتين معا بلا ترجيح اصلا
او مع ترجيح رواية الاول لكونها هي الارفق بالناس وعليها عمل جميع
او جل الامة حنفية وغير حنفية وهذا الذي تلقيناه من مشايخنا
بالازهر الانور في ١٢٤٦ الى حدوث فتوى مفتي مكة الاسبق ١٢٩٤
مع بعض علما حنفية مكة بانه يمتنع ولا يجوز لكل حنفي تقليد رواية
العصر الاول وتشنيعهم بقولهم وبمعتقدهم جماعة من اهل مكة
وهنود بندرجدة فهم مصرحون بان اعتقادهم صحة روايه
العصر الثاني فقط وارجحيتها وانهم لم يقلدوا رواية العصر الاول
بل يعتقدون امتناع جواز عملهم بها وتقليدهم ومع ذلك لم
يخرجوا بها عن العصر الاول ولم يبلغوا بها الثاني وذلك ليس
لتقليدهم رواية الاول بل بناء منهم على ظن دخول العصر الثاني

حين اذان تسع ساعات ونصف غروبيه في اعتقاد اهل جدة
او حين يؤذن العصر على مفتي الحرم في اعتقاد اهل مكة مع عدم شعور
احد منهم بالواقع من انهم في ذلك الحين في وقت الاول لا الثاني فصلوا
عليهم انهم صلوا الفريضة قبل دخول وقتها في الواقع بحسب معتقدهم
ولا عبرة بظن ان خطاوه وليس بمجرد احرامهم بالصلاة يظن دخول
الوقت العصر الثاني تقليد الرواية العصر الاول لعدم التعرض لارادته
تقليدها لا صريحا ولا ضمنا بل هو مصمم على عدم ارادتها ثم ليعلم
ان العصر الثاني لا يدخل في ارض الحجاز قبل كمال اثني عشر ساعات غروبيه ابدا
في عرض مكة المشرفة وفي نادر الايام ليومين عندنا او اكثر منهما عند
غيرنا بمقتضى عارض قد يدخل اوله حين عشر كاملة غروبيه ثم
يتزايد الى ان لا يدخل اوله الا حين عشر ساعات غروبيه وثمان وعشرين
دقيقة ايام نحو الشتا وليعلم ايضا اني لم اكن الا بمرادات والاعتراضات على قول
المفتي المجرد فتواه بصحة رواية العصر الثاني وجواز العمل بها لعلمنا
بحقيقة ذلك وانما هو لمنعه جواز العمل والافتا برواية العصر الاول
مع تضعيفها فضلا عن انكار ثبوتها عن الامام رحمه الله ثم لما تبين
مخالفة كلامه كلام المفتي من جهة الافتاء وجواز العمل برواية العصر
الاول هو يمنع ذلك وانا اقول هو اولى بها وانا سبب ان نذكر ما حضرنا
مما استدل به من قبلنا لرواية العصر الاول فنقول اما من الاحاديث
النبويه فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
جاءه جبريل عليه فقال قم فصله فصلى الظهر حين زالت الشمس
ثم جاء العصر فقال قم فصله فصلى العصر حين صار ظل كل شي
مثليه الى ان قال ثم جاءه من الغد الظهر فقال قم فصله فصلى الظهر

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)